التعليل النحوي عند أبي زكريا الشاوي ١٠٩٦هـ في كتابه «المحاكمات»

م.د. علاوي كيطان ردام
وزارة التربية/ الكلية التربوية المفتوحة/ مركز واسط الدراسي

Grammatical Reasoning in the Work of Abu Zakariya Al-Shawi (1096 AH) in His Book Al-Muhakamāt

Lecturer: Dr. Alawi Kaitan Radam
Ministry of Education/ Open Educational College
Wasit Study Center
alaw12thalaw@gmail.com

Abstract:

This research addresses a significant aspect of Arabic grammar, regarded as one of its foundational pillars, grammatical reasoning (taʿlīl), or the concept of causality in syntax. This phenomenon is notably evident in the work of a late grammarian, Abu Zakariya Al-Shawi, who assumed the role of an arbitrator among three prominent scholars: Al-Zamakhshari, Ibn Atiyyah, and Abu Hayyan. He evaluated and judged the differences in their grammatical interpretations of Quranic texts presented in their exegeses. In certain sections of his work Al-Muhakamāt, Al-Shawi supported his judgments by employing grammatical reasoning. This study extracts the most explicit of these instances and categorizes them according to well-known grammatical causality terms established by traditional Arab grammarians. The objective of this research is not to confirm the validity or invalidity of any specific opinion but rather to document and highlight the presence of grammatical reasoning as a linguistic phenomenon worthy of study.

Keywords: Grammatical reasoning, causality, predominance (taghlīb), ellipsis (taqdīr), frequent usage, semantic analogy, preference (tarjīḥ), implicature (taḍmīn).

Journal of Islamic Sciences
Vol.4 | Issue 41
ISSN: 2225-9732
December 2025
مجلة العلوم الإسلامية
المجلد 4 | العدد 41
www.isscj.edu.iq

ملخص البحث

يتناولُ هذا البحث جانبا مهما مما ابتُني عليه النحو العربي وعُدَّ أصلا من أُصوله هو التعليل أو العلل في باب النحو، وقد بدتْ جليّةً عند عالمٍ متأخر وقف موقف الحاكم بين علماءَ ثلاث: الزمخشريّ وابن عطية وأبي حيّان؛ ليحكم بينهم فيما اختلفوا فيه من توجيه النصوص الشريفة في تفاسيرهم، وقد عضدَ في قسمٍ من محاكماته رأيه بالتعليل النحويّ، فالتقطنا ما كانَ بيّنا منها، وبوّبناهُ تحتَ مصطلحات العللِ النحوية المشهورة لدى النّحاة، ولم يكن مطلبنا إثبات صحّة رأي أو بطلانه بقدر ما كان إثباتا لظاهرة.

الكلمات المفتاحية: التعليل النحوي، العلة، التغليب، التقدير، كثرة الاستعمال، الحمل على المعنى، الترجيح، التضمين.

توطئة نظريّة:

أولا: التعليل النحويّ

إنَّ من أكبرِ ما أنتجتْهُ العقليةُ العربيّةُ هو النظام الإعرابي، ذلك القانون اللغويّ الذي أحكمَ ضبطَ اللسانِ، ولم يكُ ميّتا بلا روح فقدْ بُني على عللٍ، ومن البداهةِ المنطقية أنَّ العقل البشريّ مُولعٌ بمعرفةِ عللِ الأشياء، فتراهُ يسأل: لِمَ كذا وكذا؟

ولم يكنِ النحوُ بمعزلٍ عن تلك التساؤلات؛ فبِدءُ التعليلِ والسؤال بدأَ فطريّا ثمَّ مضى ليذهبَ أبعدَ من ذلك ليكونَ ظاهرةً عقليّة (المبارك ١٩٨٣، ٥١).

إنَّ الباحثَ في القضايا اللغوية ومجالاتُها كافّة يكونُ معنيّا ببيانِ العلاقاتِ بينَ المقاييس النحويّة وبين الأضواء الكاشفة لها من قبيل نظريات العامل والمعمول والاختصاص والأصل والفرع والبناء والإعراب والتقدير والتأويل واللفظ والشواهد.

لقد شغلّ مصطلح «العِلّة» أوِ «التعليل» حيّزا واسعا من دراسات الباحثين؛ لأنّهم عدّوهُ قُطبَ رُحى النحو ومتمّمَا لماهياتِهِ، فعرضوا، وحلّلوا في قضايا جمّة ومنها قضايا أُصولُ النحو كالعامل والقياس والاستدلال، وبالنظرِ لتوسّع دائرة البحث في مجال اللغة تعدّدت تفسيرات وتعريفات العلة عند القدماء والمحدثين.

والعلّةُ في أصلِ وضعها اللغويّ تعني المرض أو كما وصفها الخليل(١٧٥هـ) بأنّها «حدثٌ يَشْغَلُ صاحبه عن وجهه» (الفراهيدي، ١/ ٨٨)، ومن معانيها السبب فـ«هَذَا عِلَّة لِهَذَا أَي سبَب» (ابن منظور١٤١٤، ١١/٤٧١)، وإنْ قيل: هذه علّتُهُ، أي سببُه (الفيروزآبادي ١٤٢٦، ١/١٠٥٣).

وفي السياق العام عُرّفت العِلّةُ اصطلاحا بأنّها: «تغييرُ المعلول عمّا كانَ عليه» (الأندلسي ١٤٢١هـ، ٣٨)، أو أنّها تبيينٌ للكيفية التي يحصل الشيء بها، وتوضيح المؤثّر بعدَ إثباتِ الأثر (التهانوي ١٩٩٦، ٤٨٩).

أمّا مفهومُ العِلّة في الفكر النحويّ فهي «الحكمُ الذي يُعطى عن الكلمة في إعرابِها وبنائها، وعلل النحو هي الجواب عن كلّ حكمٍ إعرابيّ يخضعُ له الاسمُ في حالاتِهِ الثلاث: الرفع والنصب والجر، والفعلُ في حالتي الإعراب والبناء، وكذلك في الردّ على حكم الاسم المبني» (بابستي ١٩٩٢، ٢/٦٧٨)، وعلى ذلك المبنى فعللُ النحوِ تُعدُّ تفسيرا لظاهرةٍ لغويّةٍ ما، وتبيّن السبب لوجودها (الملخ٢٠١٣، ٢٧)، وهو سلوكٌ منطقي وفطريّ ليس في مضمار اللغةِ فحسب؛ لأنَّ الإنسانَ دأبَ على السعي لمعرفة الأسباب والعلل لوجودِ ما موجود سواءٌ أعلى مستوى التنظير أم على مستوى المادة، وذلكَ يشكّلُ أهميةً في تثبيت الحكم والتأكد

من صحتِهِ والاطمئنان له.

وبالمرورِ سريعا على زمنِ ظهورِها نجدُ أنّها وُلدت مع سجية العرب ونطقها وطبيعتها في نطقها، وهذا ما نقلَهُ الزجّاجيّ من أنَّ الخليل بن أحمد حينَ سُئلَ عن العلل التي يعتلُّ بها في النحوِ حينَ «سُئل: فقيل له: عن العرب أخذتها أم اخترعتها من نفسك؟ فقال: إن العرب نطقت على سجيتها وطباعها. وعرفت مواقع كلامها، وقام في عقولها علله، وإن لم يُنقل ذلك عنها» (الزجاجي١٣٧٨، ٦٦)، وقد تَبعَ سيبويهُ خُطى أُستاذِه الخليل، فكانَ عفويّا وبسيطا في تعليلاتِهِ المُباشرة، فلم يتكلّف، ولم يعقّدْ، ولم يُجادلْ، فقرّبَ قضايا النحوِ واللغةِ إلى عقولِ طلبتِهِ، فنراهُ توسّعَ في استعمال التعليل غيرَ متجاوزٍ المنهج الذي وَرِثهُ من استاذهِ في المحافظة على المعاني وأسرار اللغة، والركون إلى القياس وتعليل الشبيه بالشبيه جاعلا مُتّكَأهُ ذوقَ العربيّ كطلبِ الخفّة والهروب من الثقل(المبارك ١٩٨٣، ٦٣).

أمّا عن نشأة العلل النحوية وبإيجاز فلا جدال أنّها نشأت مع نشأة علم النحو؛ فهي ملازمةٌ له، وقد أكثرُ الباحثين أنَّ أبا إسحاقٍ الحضرميّ (١١٧هـ) هو أوّل مَن اهتمَّ بها، نقل ذلك ابنُ سلّامٍ الجُمحيّ (٢٣١هـ)، قال:» (وكانَ أوّل مَن بعجَ النحو، ومدَّ القياس، وشرحَ العِلل «، وتلاهُ عيسى بنُ عمر الثّقفيَ (١٤٩هـ)، وأبو عمر بنُ العلاء (١٥٤هـ)، ثمَّ جاءَ بعدَهم الخليل بنُ أحد الفراهيديّ (١٧٥هـ)، قال الزّبيديّ (إنَّه استنبط من علل النحو ما لم يستنبطْه أحدٌ، وما لم يسبقْه إلى مثله سابق» (الزبيدي ١٣٩٢، ٤٣)، ثمَّ تبعَهُ تلميذُهُ سيبويه (١٨٠هـ) بالتعليل لكثيرٍ من الأحكام النحويّة، وما انمازت به عِللُ أُولئك النّحاة أنّها سهلةٌ ويسيرة، وسُرِدت بإسلوبٍ خلا من من مبدأ الجدل والفرض(المبارك ١٩٨٣، ٤٩).

بعد ذلك بدأت العلل تتّسِع وتحمل طابع الفرضيّة والجدال والقياس، وتعدّدتْ كتبُ التأليف في هذا النوع النحويّ، منها: الإيضاح في علل النحو، والعلل في النحو، واللُّباب في علل البناء والإعراب، وعلل التثنية، والاقتراح في علم أُصول النحو، والإعراب في علل الإعراب، وارتقاء السيادة، والبرهان في علل النحو، والمختار في علل النحو، وغيرها.

ولِلعِللِ أنواعٌ، حصرها قسمٌ من النحاة في ثلاث: العِلّة التعليمية، والعِلّة القياسية، والعلّة الجدلّة النظريّة، كما ذهب الزجّاجي (٣١١هـ) إلى ذلك(الزجاجي ١٣٧٨، ٦)، ومنهم مَن ردَّها إلى نوعين، كما فعل ابنُ جنّي (٣٩٢هـ) إذ كانت العِلَلُ على قسمين: عِللٌ مُوجِبة وعِللٌ مُجوّزة(ابن جني ١٩٩٠، ١/١٦٤)، أمّا المتأخرونَ فقد توسّعوا فيها، وجعلوها أقسامَ كثيرةً، ومنهم السيوطيّ (٩١١هـ)، فكانت لديهِ على أربعةٍ وعشرينَ قسما: عِلة سماع، وعِلّة تشبيهٍ، وعِلّة استغناء، وعِلّة استثقال، وعِلّة فرق، وعِلّة توكيد، وعِلّة تعويض، وعِلّة نظير، وعِلّة نقيض، وعِلّة حَمل على المعنى،

وعِلّة مشاكلة، وعِلّة معادلة، وعِلّة قرب مجاورة، وعِلّة وجوب، وعِلّة جواز، وعِلّة تغليب، وعِلّة اختصار، وعِلّة تخفيف، وعِلّة دلالة حال، وعِلّة أصل، وعِلّة تحليل، وعِلّة إشعار، وعِلّة تضادّ، وعِلّة أولى(السيوطي ١٤٢٠، ١٠٦).

ثانيا: أبو زكريا الشاوي، وكتابه «المحاكمات».

هو يحيى بن محمد بن محمد بن عبد الله بن عيسى أبو زكريا النايلي، الشاوي، المغربي، المليانى، الجزائري، المالكي، وُلِدَ في مدينة مليانه في الجزائر سنة ١٠٣٠هـ، وتُفّيَ وهو في طريقِهِ إلى الحّج بحرا من مصر سنة ١٠٩٦هـ، تذكرُ الكتبُ التي ترجمت حياته أنَّ شيوخه تعدّدوا وتنوّعوا؛ فقد درسَ في مختلفِ دروس العلم، كم إنَّ عددَ تلامذته كان كبيرا أيضا (المحبي ١٢٨٤،٤٨٦، مخلوف ١٤٢٤، ٣١٦).

وقد تركَ آثارا تعدّدت مقاصدها، منها:

١ـ المحاكمات بين أبي حيّان والزمخشريّ.

٢ـ حاشية على شرح ام البراهين للسنوسي.

٣ـ لامية في إعراب الجلالة.

٤ـ ارتقاء السيادة في حضرة شاه زادة في أُصول النحو.

وتوفيَ في اثناء سفرِهِ إلى الحّج سنة ستٍّ وتسعينَ وألفٍ من الهجرة.

وكتابُهُ «المحاكمات» كان قد جمع فيهِ اعتراضات أبي حيّان الأندلسيّ (٧٤٥هـ) في أثرِهِ «البحر المحيط» على آراء ابن عطية الأندلسيّ (٥٤٦هـ) الواردة في تفسيره «المحرر الوجيز في تفسير الكتاب العزيز»، وعلى آراء أبي القاسم جار الله الزمخشريّ (٥٣٨هـ)، أمّا شخصية الشاوي في الكتاب فقد ظهرت في تعليقاته وتعقيباته وترجيحاته، وإن كان أكثرَ ميلا لابن عطيّة ونِدّا للزمخشريّ الذي قد يكون السبب كونه معتزليّا.

ثالثا: العِلّة النحويّة عند الشاوي.

أكّد أبو زكريّا الشاوي في كتابِهِ «ارتقاء السيادة في علم أُصول النحو» في «كتاب القياس» على أهميّة «العِلّة النحوية» مدافعا عنها، حيثُ ذكر أنَّ «فائدة العِلّة العلمُ بأنَّ الحكم في غاية الوثاقة»(الشاوي ١٩٩٠، ٦٩)، وعضد قوله بقول سيبويه: «وليس شيء يضُطَرّون إليه إلا وهمْ يحاوِلون به وجها» ((سيبويه ١٩٨٨، ٣٢/١))، وقولٍ لابن جنّي: «وهل يحسن الظنُّ لعاقلٍ أنَّ اطّراد رفع الفاعل وقع منهم على غير رؤية»(ابن جني، ٤٨/١، ٥٣).

والعلل النحوية لديه على قسمين(الشاوي ١٩٩٠، ٧٠، ٧١):

الأول: عِلّةٌ مظهرة حكمه، وقد وردت بتسمية «علّة العلّة»، أو «متمّم العِلّة»، وهي التي تُظهرُ حكمتها وتشرحها.

الثاني: عِلّةٌ مُوجبة، وهي الأكثر في كلامهم، وذكر أنَّ أقسامها كثيرةٌ، وما اشتُهر منها أربعٌ وعشرونَ عِلّة هي: عِلة سماع، وعلة تشبيه، وعلة استغناء، وعلة استثقال، وعلة فرق، وعلة توكيد، وعلة تعويض، وعلّة تنظير، وعلة نقيض، وعلة حمل، وعلة مشاكلة، وعلة معادلة، وعلة مجاورة، وعلة وجوب، وعلة جواز، وعلة تغليب، وعلة اختصار، وعلة تخفيف، وعلة أصل، وعلة أولى، وعلة إشعار، وعلة تضاد، وعلة تحليل.

وهو بهذا لم يخرج في تصنيفها عمّا ذكرَهُ سابقوه في أقسامها.

العلل النحوية في المحاكمات

الناظرُ إلى محاكمات أبي زكريا الشاوي في «المحاكمات» وإلى تعليقاته يلمسُ أنّهُ بنى كثيرا من أحكامِهِ على عللٍ نحويةٍ، وسنتوقفُ عندها بحسبِ أنواعها وورودها في كتابه.

١ـ علة التغليب.

التغليب «هو ترجيحُ أحدِ المعلومين على الآخر وإطلاقه عليهما، وقيدوا إطلاقه عليهما للاحتراز عن المشاكلة»(الجرجاني ١٤٠٣، ٦٣) أو إنّه «إعطاءُ الشيءِ حكمَ غيره ويجيءُ في محلّه»(التهانوي ١٩٩٦،٢/١٤٦٨)، والتغليب ظاهرةٌ تشترك بين علوم اللغةِ بنحوِها وبلاغتها، وهي من خصائص العربية يُلجّأُ إليها من باب الإيجاز، وقد يكون مدى مقاصدها أبعد من ذلك.

وقد احتكم إليها الشاوي في حكمه على الاختلاف الذي حصل بين الزمخشريّ (٥٣٨هـ) وبين أبي حيّان (٧٤٥هـ)، بيان معنى «ما» الواردة في قوله تعالى: «ولله يسجدُ ما في السمواتِ» النحل ٤٩.

وقد جمع ابن هشام الأنصاري (٧٦١هـ) أقوال النحاة في»مَنْ«و» ما«في دلالتيهما على العاقل وغير العاقل، قال: «والمشترك ستة: مَن، وما، وأي، وأل، وذو، وذا، فأما «مَن» فإنها تكون للعالم، نحو: (وَمَنْ عِنْدَهُ عِلْمُ الْكِتَاب) الرعد ٤٣، ولغيره في ثلاث مسائل: إحداها: أن ينزل منزلته نحو: (مَنْ لا يَسْتَجِيبُ لَه)الأحقاف ٥، الثانية: أن يجتمع مع العاقل فيما وقعت عليه «من» نحو: (كَمَنْ لا يَخْلُقُ)النحل ١٧، لشموله الآدميين والملائكة والأصنام،...، فإنه الثالثة: أن يقترن به في عموم فصل بمن، نحو: (مَنْ يَمْشِي عَلَى بَطْنِه)النور ٤٥؛ لاقترانهما بالعاقل في عموم كُلِّ دَابَّة، وأما «ما» فإنها لما لا يعقل وحده، نحو: (مَا عِنْدَكُمْ يَنْفَد)النحل ٩٦، وله مع العاقل، نحو: (سَبَّحَ لِلَّهِ مَا فِي السَّمَاوَاتِ وَمَا فِي الْأَرْضِ)الحديد ١، ولأنواع من يقعل، نحو: (فَانْكِحُوا

مَا طَابَ لَكُم)النساء ٣«(ابن هشام، ١/١٥٢).

طرحَ الزمخشريّ تساؤلا قد يُثار في أذهان المتلقين للنص الشريف: لِم لم يستعملِ النصّ الكريم الاسم الموصول»مَن«واستعملَ بدلها»ما«؟ فأجاب:» لأنه لو جيء بمن لم يكن فيه دليل على التغليب، فكان متناولا للعقلاء خاصة، فجيء بما هو صالح للعقلاء وغيرهم، إرادة العموم«(الزمخشري ١٤٠٧، ٢/٦١٠).

وردّ أبو حيّان على ما ذهب إليه الزمخشريّ ردّا يتعلقُ بشكل الطرح لا مضمونه، فقال:» وظاهر السؤال تسليمٌ أنّ مّن قد تشملُ العقلاء وغيرهم على جهة التغليب، وظاهر الجواب تخصيص مّن بالعقلاء، وأنَّ الصالح للعقلاء وغيرِهم «ما» دون «من»، وهذا ليس بجواب «(ابن حيان ١٤٢٠، ٦/٥٤٠).

وردّ الشاوي ما اعترض به ابو حيان على الزمخشريّ من أنّ ما افترضه من سؤال فأجابَ عنه متطابقان، لكنه اعترضَ تغليبَ»ما«دون»مَن«؛ لأن! ذلك لا يليق بمقام السجود الصادر من العقلاء حصرا(الشاوي ١٤٣٠، ٢/١٤).

٢ـ علّة التقدير.

يشغل التقديرُ مساحةً واسعة من الفكر النحوي العربي، وهو مجالٌ رحب انمازت به العربية دون غيرها من اللغات، ويعدّ من أبرز خصائصها، ولا مبالغةَ إن قُلنا أنّه جوهرُ الدرس النحويّ؛ لأنَّ فيه مساحةً من إعمال الفكر.

ويحدُّهُ النحويون أنّهُ» حذفُ الشيء مع إبقاءِ دليلٍ عليه، وقيل: هو الحذفُ على نيّة الإبقاء«(الملخ ٢٠١٣، ١١٦)، ومنه أيضا أنّهُ» حذفُ الكلمةِ لفظا وإبقاؤها في المعنى والنيّة«(حلوف٢٠٠٩، ٣٢).

ولا يجدُ الباحثُ عنتا في الاستدلال على هذه العلّة عند النُحاة ومعربي القرآن ومفسريه، من ذلك ما نجدهُ عند الشاوي في الاحتكام إلى التقدير في ترجيح الآراء في قوله تعالى: ﴿ وَلَا تَقْرَبُوا الزِّنَا إِنَّهُ كَانَ فَاحِشَةً وَسَاءَ سَبِيلًا ﴾ الاسراء ٣٢، حيث ذكر ابنُ عطيّة أنَّ»سبيلا«منصوبٌ على التمييز، والتقدير» ساء سبيله سبيلا«(ابن عطية١٤٢٢، ٣/٤٥٢).

وردّهُ أبو حيّان بأنّهُ «إذا كان سبيلا نصبا على التمييز فإنّما هو تمييزٌ للمُضمر المُستكن في «ساءَ»، وهو من المُضمرِ الذي يُفسّرُه ما بعده، والمخصوص بالذّم محذوف، وإذا كان كذلك فلا يكونُ تقديره: وساء سبيله سبيلا؛ لأنّه إذ ذاك لا يكونُ فاعلُه ضميرا يُرادُ به الجنس مُفسّرا بالتمييز، ويبقى التقديرُ أيضا عاريا عن المخصوص بالذّم» (ابو حيان ١٤٢٠، ٧/٤٤).

وانتصرَ أبو زكريا الشاوي لابن عطيّة بأنّ» تقديرَه سبيلا معنى لا إعراب، وهو تقديرٌ للمخصوص

لا الفاعل؛ لاستكانته، فلا إشكال «(الشاوي١٤٣٠، ٢/٣٦، ٣٧).

وقد لجأ ابنُ عطية في موردٍ آخرَ من تفسيرِهِ إلى التقدير لتوجيه معنى النّص الشريف وكان ذلك في قوله تعالى: ﴿ إِنَّمَا هُوَ إِلَهٌ وَاحِدٌ فَإِيَّايَ فَارْهَبُونِ ﴾النحل ٥١، فذكرَ أنَّ«أيّايَ«ضميرٌ منصوبٌ بفعلٍ مستترٍ، والتقدير» فارهبوا إيّايَ فارهبون«(ابن عطية١٤٢٢،/٢٩٩، ٣٠٠).

وردّهُ أبو حيّان»بأنَّه إذا كانَ الفعلُ ضميرا منفصلا والفعلُ متعدّيا إلى واحدٍ هو الضمير وجبَ تأخير الفعل، كقولكَ إيّاكَ نعبدُ، ولا يجوزُ أنْ يتقدّمَ إلّا في ضرورة «(ابو حيان ١٤٢٠، ٦/٥٤٤).

ودافعَ أبو زكريا الشاوي عمّا ذهبَ إليه ابنُ عطية من أنَّ ما اعترضَ عليه أبو حيان» في الموجود، أمّا المحذوف الذي لا يظهر فلا يضرُّ ذكرُهُ مقدَّما على سبيل الغرض لا الوجود، ولو كانَ التقديرُ كالموجود لَما صحَّ ذكرُ الضميرِ الواجب الاستتار ولا فعل الاشتغال لوجود عدم ذكر كل تقدير على حسب بيان أصل المحذوف وأصالة تقديم الفاعل، لا إنّه لو ذُكر حقيقةً لكان كما يظنونه بكل موجز أو معلوم متصلا بقسم الأحسن أنْ يُلفظَ به على ما لو كان موجودا «(الشاوي ١٤٣٠، ٢/١٤).

ويبدو أنَّ أبا حيّان قد هجر الصواب والإنصاب بادّعائه على ما طرحه ابن عطية، فقد بتر كلامه وجعله ناقصا، إذ أضافَ ابنُ عطيّة قولا يدفعُ اعتراض أبي حيّان عليه، فقد ذكرَ ابنُ عطية أنَّ الفعل»ارهبونِ«لا يعمل في الضمير المنفصل»إيّاي«لأنّه عمل في الياء المتّصلة في الفعل التي عُوِّضت بكسرةٍ تحت نون الفعل؛ إذ أنَّ أصل الفعل» ارهبوني«، قال ابنُ عطيّة:» وقوله فَإِيَّايَ منصوب بفعل مضمر تقديره فارهبوا إياي فارهبون ولا يعمل فيه الفعل لأنه قد عمل في الضمير المتصل به«(ابن عطية١٤٢٢، ٢/٣٠٠،٢٩٩)، ولم يذكره أبو حيان ذلك لغايةٍ كمنت في بواطنه، والله أعلم ما تخفي الصدور.

٣ـ علّة كَثرة الاستعمال.

تُعدّ علّة كَثرة الاستعمال من أبرز العلل التي استُعملت في تفسير وتوجيه كثيرٍ من القضايا اللغوية لا سيما النحوية منها، ويُستدلُّ بها على الأكثر لبيانِ بعض الأحكام، منها الزيادة والحذف وما يعلقُ بها أو يترتّبُ عليها من صور التغيير(ابن الوراق ١٤٢٠، ٨٤).

ولهذهِ العلّة أثرٌ في تغيير بنية الكلمة، يقول ابنُ يعيش:» لكثرة الاستعمال أَثرُ في التغيير، أَلا ترى أنهم قالوا: أيش. والمراد: ايَّ شيء، وقالوا: ويلمِّه، وقالوا: لا أدر،، فغيروا هذه الأشياء عن مقتضاها لضرب من التخفيف عند كثرة الاستعمال «(ابن يعيش١٤٢٢، ٤/١٠٢).

وكَثرةُ الاستعمال ليست بدعا من القول فقد فطنَ إليها متقدّمو النُّحاة، يقول سيبويه عن العرب:»وهم ممّا يغيرون الأكثر في كلامهم، ويجسرون عليه، إذ صار عندهم مخالفاً«(سيبويه

١٩٨٨، ٤/١١)، وقال أيضا:»لأن الشيء اذا كثر في كلامهم كان له نحوٌ ليس لغيره مّما هو مثله«(سيبويه ١٩٨٨، ٢/١٩٦).

وذهبَ الأمر إلى أبعد من ذلك أنّهم حين غلّبوا كثرة الاستعمال على القياس، يقول ابن جني:»وأعلم أنَّك اذا أدّاك القياس إلى شيء ما، ثم سمعتَ العرب قد نطقت فيه بشيء آخر على قياس غيره، فدعْ ما كنت عليه، إلى ما هم عليه«(ابن جني ١٩٩٠، ١/١٢٥، ١٢٦)، وكان أشدّ وضوحا في قوله:»وإن شذَّ الشيء في الاستعمال، وقوي في القياس كان استعمال ما كثر استعماله أَولى، وإِنْ لم ينته قياسه إلى ما انتهى إليه استعماله«(ابن جني ١٩٩٠، ١/١٢٤).

وطرحَ أبو زكريا الشّاوي قولا في»لا جرمَ «الواردة في قوله تعالى: ﴿لَا جَرَمَ أَنَّهُمْ فِي الْآخِرَةِ هُمُ الْأَخْسَرُونَ﴾ هود ٢٢، فقد وردت في صورٍ عديدة في لغات العربي، ومنها أنّهم حذفوا ميمَها لكَثرةِ الاستعمال، وأورد مثالا على ذلك كما يقولون: سَو ترى، يريدون: سوفَ ترى(الشاوي ١٤٣٠، ١/٤٠٥).

٤ـ علّة الحمل على المعنى.

إنَّ ظاهرة حمل الكلام على معنى غيره كثيرٌ في كلام العرب، وتعضيدا لذلك فقد أفرد ابنُ جني بابا في كتابه أسماه» فصل الحمل على المعنى«قال في أوّله:» اعلم أن هذا الشَرْجَ٥ غور من العربية بعيد, ومذهب نازح فسيح. قد ورد به القرآن وفصيح الكلام منثورًا ومنظومًا؛ كتأنيث المذكر, وتذكير المؤنيث, وتصوير معنى الواحد في الجماعة, والجماعة في الواحد, وفي حمل الثاني على لفظ قد يكون عليه الأول أصلًا كان ذلك اللفظ أو فرعًا «(ابن جني ١٩٩٠، ٢/٤١٣).

وفي هذا المورد أورد أبو زكريا الشاوي قولا في حكم»كيف«في قوله تعالى: (انظُرْ كَيْفَ يَفْتَرُونَ عَلَى اللَّهِ الْكَذِبَ وَكَفَىٰ بِهِ إِثْمًا مُّبِينًا) النساء ٥٠ لابن عطيّة، قال:» ويصح أن تكون في موضع رفع بالابتداء«(ابن عطية ١٤٢٢، ٢/٦٦)، وردَّ أبو حيّان ما ذهبَ إليه ابنُ عطية بأنّه يخالفُ المقاييس النحوية، إذ لم ترد كيف مبتدأ في أحكامها (ابو حيان ١٤٢٠، ٣/ ٦٧٤).

ووقفَ أبو زكريّا الشّاوي موقفا وسطا بينهما، فذهبَ إلى أنَّ اعتراض أبي حيّان صائبٌ من ناحية الاستعمال النحويّ،ومذهبُ ابنِ عطيّة سليمٌ من ناحية الحمل على المعنى، قال: «يصحُّ من حيثُ المعنى؛ لسبكِهِ بقولك: العجبُ افتراؤهم، أوِ القبيحُ افتراؤهم، فالافتراء هم عينُ العجب، لكن لم يُسمعْ، فإعراب كيفَ أو أين، أو متى مبتدأ، أو يبعد أنّهُ أراد قطعه عمّا قبله الرفع والخبر، فإنّهُ كالنصّ في الصناعة» (الشاوي ١٤٣٠، ١/ ١٩٣).

وكذلك الحال في قوله تعالى: ﴿مَا لَهُم بِهِ مِنْ عِلْمٍ إِلَّا اتِّبَاعَ الظَّنِّ﴾ النساء ١٥٧، إذ ذهبَ ابنُ عطية إلى أنّه» استثناء متصل، إذ الظن والعلم يضمهما جنس واحد أنهما من معتقدات

النفس، وقد يقول الظان على طريق التجوز: علمي في هذا الأمر أنه كذا، وهو يعني ظنه«(ابن عطية ١٤٢٢، ٢/١٣٤).

وردّهُ ابو حيّان بأنَّ الظنَّ ليس من جنس العلم، وهو منقطعُ عنه، قال:»ليسَ كما ذكر؛ لأنَّ الظنَّ ليس من معتقدات اليقين؛ لأنّهُ ترجيحُ أحدِ الجائزين، وما كانَ ترجيحا فهو ينافي اليقين، كم إنَّ اليقين ينافي ترجيحَ أحدِ الجائزين، وعلى تقديرِ أنَّ الظنَّ والعلمَ يضمُّهما ما ذّكر فلا يكونُ أيضا استثناءً متّصلا؛ لأنّهُ لم يستثنِ الظنَّ من العلم «(ابو حيان ١٤٢٠، ٤/١٢٧).

وحملَ الشاوي ما ذهبَ إليه ابنُ عطيّة على المعنى، إذ أنَّ» الاتّصال هو على تفسير العلمِ بما يشبهُ الظنَّ، إن كانَ حقيقةً فيهما صحَّ الاتّصال«(الشاوي ١٤٣٠، ١/ ٢١٢).

وفي قوله تعالى: ﴿ وجعلَ الظُّلُماتِ والنّور﴾ المائدة ١، وجّهَ الشّاوي الفعل»جعل«أنّهُ بمعنى»أحدث«فنصبَ فعلا واحدا، والأصلُ فيه أن ينصبَ فعلين إن جاء بمعنى صيّرَ(الشاوي ١٤٣٠، ١/ ٢٦٦).

٥ـ علّة الترجيح

إنَّ دلالة الترجيح في الاصطلاح هي» إثبات مرتبة في إحدى الدليلين على الآخر«(الجرجاني ١٤٠٣، ٥٦)، وهو بذلك أن يقوّي النحويّ أحدَ الأقوال في توجيه النّص لوجود قاعدةٍ تقوّيه أو دليل، وتضعيف ما سواه(الحربي ١٤١٧، ٣٥)، أو هو» بيان القوّة لأحدِ الدليلين على الآخَر«(الكفوي، ٣١٥).

وقد تعدّدت اصطلاحات الترجيح لدى النُّحاة في كتبهم، مثل قولهم: الاختيار، أو المرجّح فيه، أو أرجح الأقوال، أو فيترجّح، وغيرها من الألفاظ التي تعتمدُ على مزاج اللغويّ.

ومن استعمالات هذا النوع من التعليل أو العلل لدى أبي زكريا الشّاوي ما طُرح في قوله تعالى: ﴿ أَوَلَمْ يَنْظُرُوا فِي مَلَكُوتِ السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضِ وَمَا خَلَقَ اللَّهُ مِنْ شَيْءٍ وَأَنْ عَسَى أَنْ يَكُونَ قَدِ اقْتَرَبَ أَجَلُهُمْ فَبِأَيِّ حَدِيثٍ بَعْدَهُ يُؤْمِنُونَ﴾ الأعراف ١٨٥، في بيان اسم»كان«وخبرها في قوله تعالى (عَسَى أَنْ يَكُونَ قَدِ اقْتَرَبَ أَجَلُهُمْ) عند النُّحاة.

طرح أبو حيّان قولين، أوّلُهما للحوفي إذ ذهبَ إلى أنَّ اسم»يكون«أجلُهم، و»قد اقتربَ «الخبر، وثانيهما للزمخشريّ (الزمخشري ١٤٠٧، ٥/٢٣٦)، هو أنَّ» اسم يكون ضمير الشأن، فيكونُ «قد اقتربَ أجلُهم» في موضع نصب خبر يكون، وأجلُهم فاعل بـ«اقتربَ» (ابو حيان ١٤٢٠، ٥/٢٣٦).

إنّ النُّحاة بأزاء تقدّم خبر «كان» على اسمها على قولين طرحهما الشّاوي، ففريقٌ منهم مَن منعَهُ «قياسا على المبتدأ والخبر، فكما لا يجوزُ: يقومُ زيدا، على أنَّ يكون»يقوم«خبر زيد مُقدّما

عليه، فكذا هنا؛ لأنَّ أفعال هذا الباب داخلة على المبتدأ والخبر»(الشاوي ١٤٣٠، ١/٣٥٥).

ومنهم مَن جوّزهُ بحجّةِ «أنَّ المانع في باب المبتدأ أوِ الخبر، لكون العامل الابتداء أو هو معنويّ، والفعل لفظي، والعامل اللفظي أقوى» (الشاوي ١٤٣٠، ١/٣٥٥)..

وقد قَبِل أبو زكريا الشّاوي القولين لكنّه أعملَ الترجيح بينهما ورجّح الثاني؛ لأنَّ«كان وأخواتَها عوامل لفظيّة، فإذا تقدّم الفعلُ على الاسم لم يكنْ إعمال المُقدّم لازما؛ لأنَّ العرب إذا قدّمت عاملين لفظيين قبلَ المعمول رُبّما أعملتِ الأوّل، ورُبّما أعملتِ الثاني، كما كان ذلك في باب الإعمال، فالصحيح إذا جواز تقديم الخبر على الاسم»(الشاوي ١٤٣٠، ١/٣٥٥).

٦ـ علّة التضمين

التضمين «هُوَ أَن يحمل اللَّفْظ معنى غير الَّذِي يسْتَحقّهُ بِغَيْر آلَة ظَاهِرَة»(الكفوي ٢٦٦)، أو إنّه «إعطاء الشيء حكمَ غيرِهِ،وقيل ترجيح أحد المغلوبين على الآخر أو إطلاقُ لفظةٍ عليهما إجراءً للمختلفَين مجرى المُتّفقَين»(الزركشي ١٣٧٦، ٣/٣٠٢)، وفائدته «أَن تُؤدِّي كلمة مؤدى كَلِمَتَيْنِ، فالكلمتان معقودتان مَعًا قصدا وتبعا؛ فَتَارَة يَجْعَل الْمَذْكُور أصلا والمحذوف حَالا... وبالعكس»(الزركشي ١٣٧٦، ٣/٢٦٧).

وهو عديدٌ في النحو، من ذلك ما جاء في «أم» الواردة في بدايات الآيات، من ذلك ما اعترضَ به الشاوي على أبي حيان حينما ضمّنَ «أم» الوادرة في قوله تعالى: ﴿ أَمْ هَلْ تَسْتَوِي الظُّلُمَاتُ وَالنُّورُ﴾ الرعد ١٦، معنى حرفين هما الهمزة وهل، ليكون التقدير: أهل.. (ابو حيان، ١٤٢٠، ٦/٣٩١)، فقد استبعدَ هذه الاحتمالية، واكتفى بأنّها تضمّنت معنى «بل» «فلا حاجة إلى الجمع بين أداتي الاستفهام، كما لا سبيلَ إلى دعوى إحالة الاستفهام للهمزة، ونيابة»هل«عنها حتى تصير كالأسماء المتضمنة للاستفهام، فتجمع مع ما تضمّنته مع ما في هذا القول من تضمّن الحرف معنى حرفين، وهو تبعيدٌ، فقد اقتُصر في الخلاصة على تضمّن أم المنقطعة معنى بل»(الشاوي ١٤٣٠، ١/٤٣١).

النتائج:

١ـ لا جدالَ في أهميّة العلّةِ والتعليلِ في الدرسِ النحويّ؛ فهو يُعمّقُ مضامينه، فلا يمكنُ الاستغناء عنه؛ لأنّه يقترنُ بالإعراب النحويّ ليفكّ مغاليقه، ويدفعَ غموضه.

٢ـ لم تقف العِلل النحويّةِ عند حدٍّ معلوم لدى النّحاة المتقدّمين والمتأخرين، فقد توسّعوا فيها.

٣ـ لم يخرج الشاوي عمّا ذكره سابقوه في أقسام العلل وأنواعها.

٤ـ كان التعليلُ النحوّي حاضرا في ردود الشاوي، فهو يُعملُ فكرَه النحويّ لتعضيد ما يذهب إليه.

٥ـ لم يذهبِ الشّاوي في عللهِ مذهبا بعيدا من حيث التعقيد واللجوء إلى العلل الثوالث وغيرِها ممّا لا يُكسبُ التوجيه إلّا مزيدا من التعقيد والبُعد عن المعنى المُراد من النّص.